# الإنفاق العام في إطار تطبيق سياسة النمو الاحتوائي -دراسة حالة الجزائر للفترة ( 2019-2023)

# Public spending within the framework of implementing the inclusive growth policy - Algeria Case Study for the period (2019-2023)-

**بقدي عبد القادر**

**BAKDI Abdelkader**

[1] إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 03 (الجزائر) مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ، bakdi.abdelkader@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 07 /2025/05 تاريخ القبول: 24 /2025/06 تاريخ النشر: 2025/06/30

**ملخص:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم النمو الاحتوائي ومعرفة محدداته في الساحة الاقتصادية الجزائرية من خلال استخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، بوضع مجموعة من القواعد التي تنظم الإنفاق العام للدولة؛ولمعرفة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاحتوائي قمنا بدراسة السياسة المالية المتبعة في الاقتصاد الجزائري من خلال الإنفاق على مجموعة من القطاعات التي تتبنى دعم النمو الاحتوائي في الجزائر خلال الفترة 2019-2023.إذ تناولت الدراسة في قسمها الأول الجانب النظري بما يحتويه من شروحات حول ماهية النمو الاحتوائي إلى غاية آليات تحقيقه، في حين تم التطرق في القسم الثاني إلى الجانب التطبيقي الذي وضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاحتوائي في الجزائر إبان الفترة الزمنية 2019-2023،من أجل الوصول إلى تحديد أولويات القطاعات في الإنفاق الحكومي و ذلك من خلال وضع استراتيجيات محكمة تضمن تحقيق النمو الشامل في الاقتصاد الجزائري على نحو نمو مستدام

**كلمات مفتاحية:** النمو الاحتوائي. الإنفاق العام. الميزانية العامة. العدالة الاجتماعية.البطالة.

**تصنيفات JEL :** O430،H610

**Abstract:** Through this study, we aim to understand the concept of inclusive growth and its determinants in the Algerian economic arena by using fiscal policy as a tool to achieve stability and economic growth, by establishing a set of rules that regulate public spending. To understand the relationship between public spending and inclusive growth, we studied the fiscal policy followed in the Algerian economy through spending on a group of sectors that adopt support for inclusive growth in Algeria during the period 2019-2023. The first section of the study addressed the theoretical aspect, including explanations of the nature of inclusive growth and the mechanisms for achieving it. The second section addressed the practical aspect, which clarified the relationship between government spending and inclusive growth in Algeria during the period 2019-2023, in order to determine the priorities of sectors in government spending by developing sound strategies that ensure the achievement of comprehensive growth in the Algerian economy in a sustainable manner.

**Keywords:** Inclusive growth. public spending. General budget. social justice. Unemployment.

**JEL Classification Codes:** H610.O430

**المؤلف المرسل:** الاسم الكامل، **الإيميل:** abdelkaderbakdi91@gmail.com

**1.مقدمة:**

تتجلى سياسة الإنفاق العام المعتمدة في الجزائر من خلال البرامج الخماسية للتنمية، بدءًا من البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة من 2005 إلى 2009، مرورًا بالبرنامج الخماسي للتنمية من 2010 إلى 2014، وصولًا إلى برنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى إحياء مشاريع التنمية المحلية للفترة من 2015 إلى 2019، هذه السياسات تعكس فعالية الإنفاق في تعزيز النمو الاقتصادي، نظرًا لحجم الاستثمارات ومدى تأثيرها في تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة.

يظهر مفهوم النمو الاحتوائي كتركيبة من الإجراءات والقرارات التي تعتمدها الدولة لتحديد النشاط المالي، مما يتيح لها التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد مدى تأثيرها في معالجة القضايا الاقتصادية. كما تُستخدم السياسة المالية كوسيلة لزيادة أو تقليل الإنفاق العام بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعد النمو الاحتوائي من أهم المفاهيم الاقتصادية الحديثة إلى جانب مفهوم النمو الشمولي والتنمية المستدامة، و يتمحور اهتمامه حول مواجهة الوقوع تحت وطأة الفقر و محاربة شبح البطالة والتضخم مع دعم سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية توفير حياة كريمة للمواطنين، و كذا الاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير وفقها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف سياسة الإنفاق العام للدولة.

تسعى هذه الدراسة لمعرفة وتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الإنفاق العام والنمو الاحتوائي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2019 إلى 2023،كما تثير هذه المسألة تساؤلات حول كيفية اعتماد الجزائر لسياسة النمو الاحتوائي وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف تتبنى الدولة الجزائرية سياسة النمو الاحتوائي ضمن برنامجها الاقتصادي لمعالجة و تعزيز مكاسب الطبقات المهمشة و الفقيرة؟

و قد بنيت هذه الدراسة على بعض الفرضيات مفادها انه قد يكمن للجزائر من خلال تبني سياسة النمو الاحتوائي أن تخفف من نسبة الفقراء و الحد من تهميشهم، و كذا حصر الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع الواحد. كما يعتمد النمو الاحتوائي على فكرة أن النمو الاقتصادي مهم لسد الفجوة بين الأفراد و الجهات من خلال مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الهدف الدراسة فإنه يكمن في توسيع مقروئية سياسة النمو الاحتوائي الذي يشكل مركز البناء الاقتصادي والحث على العدل و المساواة في توزيع الثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية، فضلا عن انتشال الطبقة الفقيرة من حالتها الاجتماعية المزرية.

تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى اهتمام الدولة الجزائرية بمعالجة الأوضاع المزرية التي تعاني منها الطبقات الفقيرة والمعوزة في المجتمع، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية و الحد من البطالة من خلال الإنفاق الحكومي على مجموعة من القطاعات المحددة للنمو الاحتوائي خلال سنوات الدراسة.

كما قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي نظرا لتميّزه بالمرونة الكبيرة في تغطية الجانب النظري المتعلق بمفاهيم النمو الاحتوائي والإنفاق، فضلا عن تحليل العلاقة مع الإنفاق المخصص له في مجموعة من القطاعات. و كذا المنهج الاستقرائي من خلال تحليل المشهد الاقتصادي باعتماد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، و استخدام أساليب التحليل الإحصائي.

لذا تم تقسيم هذه الدراسة بعد المقدمة إلى قسمين، إذ يتناول القسم الأول الجانب النظري بما يحتويه من شروحات حول ماهية النمو الاحتوائي إلى غاية آليات تحقيقه، في حين تم التطرق في القسم الثاني إلى الجانب التطبيقي الذي وضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاحتوائي في الجزائر إبان الفترة الزمنية 2019-2023.

**2.تعريف النمو الاحتوائي:**

مفهوم اقتصادي حديث يقوم على مبدأ شرائح المجتمع في تحقيق عمليات التنمية و الاستفادة من ثمارها، مع أخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين على مستوى الأقاليم الجغرافية، فيولد الشعور بالانتماء إلى المجتمع. فهو مبدأ قائم على مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية إلى أن يشعر به الجميع، كما أنه نمو يدمج بين معدلات النمو المرتفعة و الجانب الاجتماعي المقترن بالعدالة.

و قد جاءت مجموعة من التعاريف في المنظمات و التقارير الدولية العالمية، نذكر أهمها فيما يلي:

**1.2منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE):** النمو الاحتوائي يحقق التماسك الاجتماعي والاقتصادي، و ذلك من خلال دعم الفئات المهمشة و الاستثمار في التدريب و تنمية المهارات، و كذا رفع معدلات التوظيف مع تقليص الفجوة بين الفئات الغنية و الفقيرة، و ذلك ليس فقط عن طريق التوزيع العادل لعوائد النمو و إنما بتوسيع نطاق المشاركة في تحقيقه أيضا.(ماجد، 2019، صفحة 356).

**2.2البنك الدولي (WB):**يعتبره النمو الذي يساعد كل السكان للمشاركة و الاستفادة من عوائده، كما يسفر في انخفاض معدلات الفقر، فضلا عن استمراريته لآجال طويلة، في حين يكون موزعا على نطاق متسع من كافة القطاعات الاقتصادية.)الألفي(2016 ,

**3.2برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: إنه نمو يحد من الفقر بكل أبعاده، و يحقق المساواة بين كل المناطق السكانية دون مراعاة الأصل العرقي أو الوضع الاجتماعي، في خلق فرص التنمية في صنع القرار.

**4.2البنك الأسيوي للتنمية:** النمو الاحتوائي لا يخلق فرص اقتصادية جديدة فحسب، بل يضمن أيضا المساواة في إمكانية استفادة كل شرائح المجتمع من الفرص المتاحة. (عبداللاوي، 2022، صفحة 339).

**3. مبادئ النمو الاحتوائي:** يكون النمو احتوائيا وفق تحقيق المبادئ الآتية:

**1.3.الاحتوائية و المشاركة:** تعزز عملية النمو و توزيع عوائده مشاركة كل شرائح المجتمع خاصة الفقراء، إذ يشعر به الجميع دون الاهتمام بالمناطق التي ينتمون إليها.

**2.3.العدالة و المساواة:** تبني سياسات الوصول إلى التوزيع المنصف للنمو للحد من التفاوت في توزيع الثروة، و ذلك من خلال الحماية الاجتماعية التحويلية التي تهدف إلى مشاركة الأفراد في النمو ليتحولوا إلى مستفيدين سلبيين إلى جهات فاعلة رئيسية.

**3.3. مكافحة الفقر:** رفع إنتاجية العناصر و توفير نظم تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية كالحماية الاجتماعية.

**4.3.الاستدامة:** يأخذ منظورا طويل المدى إذ يكون التركيز على العمالة المنتجة كوسيلة لزيادة دخل الطبقات الفقيرة و رفع مستوى معيشتهم.(عبداللاوي، 2022، صفحة 341).

**4. العناصر الأساسية للنمو الاحتوائي:** يمكن ذكر أهم العناصر التي تحقق النمو الاحتوائي فيما يلي:

**1.4. المشاركة:** إذ يعمل النمو هنا على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة بالأخص الفئة المستبعدة من هذه المشاركة و لا يقتصر ذلك على الفقراء فحسب، إنما يتضمن إدماج فئات أخرى سواء كانت تنتمي إلى قطاعات أو مناطق أو أفراد.

**2.4. عدالة التوزيع:** بمعنى أن يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد، تعزى فائدته لكل فئات المجتمع و مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلا عن تعزيز مساواة الفرص المتاحة بين كلا الجنسين للمشاركة في التنمية الاقتصادية.

**3.4. زيادة الإنتاج:** و ذلك برفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية خاصة الفئات المهمشة، من خلال الاستثمارات الموجهة إليهم كالصحة و التعليم و البنية التحتية.

**4.4.تعزيز الثقة بين المواطن و الحكومة:** إذ يحصل ذلك بإعادة بناء الثقة في الحكومة و مؤسسات الدولة من خلال مبدأ الشمولية، كشمولية البرامج و شمولية الفئات المجتمعية... في صنع السياسات و استخدام البيانات و التقنيات الرقمية لتصميم سياسات محورها المواطن.)أبوزيد(2019 ,

**5. ركائز النمو الاحتوائي:** أهم الركائز تتمثل فيما يلي:

**1.5. الحوكمة الرشيدة:** في ظل التحولات الاقتصادية فيما يخص تغيير أنماط التنمية و مكوناتها كالتنمية البشرية و التنمية البيئية... و بلورة عقد اجتماعي يؤسس لنمو منصف يقوم على الإدماج و الرخاء المشترك، كما هناك ضرورة التركيز على المسائل ذات الصلة بالحوكمة مثل مكافحة الفساد الإداري.

**2.5.النهوض بالتنمية البشرية و الإدماج الاجتماعي:** يعد قطاع التعليم و التكوين أهم الأولويات التي ينبغي معالجتها بغية تحسين التشغيل، و دعم مطابقة المهارات مع متطلبات سوق الشغل و كذا تعزيز حقوق المرأة، خاصة فيما يتعلق بمساهمتها في الحياة الاقتصادية و النهوض بالظروف الاجتماعية مع تحسين المنظومة الصحية، و كذا ضمان استدامة منظومة التقاعد.

**3.5.تعزيز القدرات التنموية:** و ذلك من خلال المرور باقتصاد ذو إنتاجية محدودة و قيمة مضافة قليلة، نحو اقتصاد منفتح بإرساء بنية تحتية واسعة النطاق مع إيجاد الإمكانيات اللوجيستية اللازمة، للرفع من الإنتاجية و التنافسية و خلق مناصب الشغل و كذا تعزيز المرافق العمومية..

**4.5.معالجة الفوارق الجهوية:** معالجة الفوارق التنموية بين المناطق التنموية و المناطق الساحلية، و العمل على تحقيق الطموحات التنموية للمناطق الداخلية و المناطق الساحلية، و العمل على تحقيق الطموحات التنموية للمناطق الداخلية، و أن التزام الحكومة بالحرص على جلب الاستثمار نحو المناطق الداخلية بتعزيز البنية التحتية، و كذا تشجيع روح المبادرة في المناطق النائية مع تطوير آليات لتمويل التنمية المحلية.

**5.5.الاهتمام بالنمو الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة:** تحرص الدول المختلفة على عدم اقتصار التنمية على رفع معدلات النمو، و إنما تشمل تحقيق التوازن الجهوي والاستدامة البيئية، فضلا عن الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية الذي له أهمية كبيرة في التنمية المستدامة، لاسيما تطوير الأنظمة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.

**6.5. شبكات الضمان الاجتماعي:** و لها أهمية في حياة الفقراء و ذوي الاحتياجات الخاصة، أو الذين لا يستطيعون المشاركة في فرص العمل التي أوجدها النمو، كما أن إمكانية ترجمة نمو الدخل إلى نتائج اجتماعية و رفاهية مهمة جدا في إستراتيجية النمو الشامل. (CAFOD، 2014، صفحة 06).

**6. مبررات تبني النمو الاحتوائي:** هناك مبررات جعلت الكثير من الدول تعتمد هذا النوع من النمو أهمها:

**1.6.** يتطلب النمو المستدام نمو احتوائي يصعب الحفاظ عليه، لأن النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى الفساد و هذا ما تعاني منه الدول النامية، لذا يعتبر التركيز على تكافؤ الفرص عنصر أساسي للنمو الناجح، أما النمو الاحتوائي يركز على العمالة المنتجة كوسيلة لزيادة دخل الفئات الفقيرة و رفع مستوى معيشتها.

**2.6.** يقترن النمو بالاستبعاد الاجتماعي، حيث أدى النمو في كثير من الدول إلى تفاقم التفاوتات القائمة، مما يهدد التماسك الاجتماعي و الاستقرار السياسي. أما لإعادة توزيع منافع النمو و تقليص التفاوت مع ضمان مشاركة الفئات الضعيفة مشاركة فعالة في عملية النمو.

**3.6.** يتعين على الحكومات تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي لها دور مهم في تعزيز قدرات الأفراد على حماية أنفسهم من فقدان الدخل و غيرها من الحوادث التي تدفع إلى الفقر. و نظرا لما قد تفتقره هذه الدول من برامج و خدمات التحويلات الاجتماعية تستدعي الضرورة بناء مجتمعات شاملة و مستدامة على المدى الطويل.

**4.6.** إن النمو الاقتصادي بالنسبة للحكومات لا يساعدها في تحقيق المساواة و توزيع عوائد هذا النمو، لأن غالبا ما تترجم التفاوتات الكبيرة في الثروة إلى حالات عدم المساواة في الفرص، كما أن زيادة التفاوت في الدخل و الثروة في العديد من الاقتصاديات تدفع بالمزيد من الفوارق في خدمات الصحة و التعليم.

**5.6.** اتضح تاريخيا أن معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الدول النامية ذهبت معظمها إلى الأغنياء دون أن تشكل منفعة للفقراء، إذ لازالت نسبة كبيرة من السكان في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية تعاني من تدني المستوى المعيشي، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة و الفقر و كذا ضعف الأنظمة التعليمية و الخدمات الصحية...(عبداللاوي، 2022، الصفحات 342-343).

**7. أهمية النمو الاحتوائي و علاقته بالنمو الاقتصادي:**

تتمثل أهمية النمو الاحتوائي في جملة من المميزات الاقتصادية و الاجتماعية، لأنه نمو يجمع بين التطور و التقدم الاقتصادي في حين يحد من الفوارق الطبقية في المجتمع.(ماجد، 2019، صفحة 356). إذ ركز البنك الدولي على أهمية النمو الاحتوائي من جانب الآليات و ذلك بالخروج من آلية إعادة التوزيع لتجنب الفقر و التهميش الاجتماعي، بغية الدخول إلى آلية طويلة الأجل تعالج كيفية زيادة معدلات النمو و مشاركة كل الفئات فيه.

في حين ركزت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أهمية النمو الاحتوائي في ضمان التماسك الاجتماعي و الاقتصادي، و ذلك بدعم الفئات المهمشة مع الاستثمار في التدريب و تنمية المهارات و كذا استفادة كل الفئات من النمو. كما يسعى النمو الاحتوائي إلى مشاركة كافة شرائح المجتمع (الفقيرة، المتوسطة و الغنية) سواء في عملية النمو أو في توزيع عوائده، مع الاهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية و معدلات التشغيل.

النمو الاحتوائي لا يتجاوز النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي المعروف، لأنه نمو لا يخلق فرص اقتصادية و فقط، بل يضمن المساواة في الوصول إلى هذه الفرص للجميع بما في ذلك الفقراء.. من خلال ذلك يمكن الإشارة إلى أهم نقاط الاختلاف الموجودة بين النمو الاحتوائي و النمو الاقتصادي:

- يعتمد النمو الاقتصادي على مبدأ التنمية بالتساقط، بمعنى ثمار النمو تتدفق بشكل تلقائي من الأعلى إلى الأسفل دون الحاجة إلى القضاء على الفقر، إذ يؤدي النمو إلى زيادة مداخيل الأغنياء الذين ينفقون الأرباح، ثم ينتقل ذلك بالتدريج إلى الفقراء.
- النمو الاحتوائي مفهوم متعدد الأبعاد، فهناك اعتراف متزايد يعني أن الرفاه يعتمد بالإضافة إلى الدخل و الثروة على عوامل غير نقدية كالصحة و التعليم، لذا يعتبر مستوى و توزيع هذه العوامل غير المرتبطة بالدخل جانبان أساسيان للنمو الاحتوائي.
- أشارت النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي نموذج يركز على أهمية رأس المال البشري و البحث العلمي في استدامة معدلات عالية من النمو، الذي يشكل مصدرا أكثر أهمية من التراكم المادي لرأس المال و العمالة، كما اعتبرت الفقراء

هم خسارة اقتصادية لعدم الاستفادة منهم في عملية الإنتاج، إذ يشكل ذلك اضطرابات اجتماعية تضر بالنمو الاقتصادي.(عبداللاوي، 2022، صفحة 344).

**8. أهداف النمو الاحتوائي:** يسعى النمو الاحتوائي لتحقيق الأهداف التالية:

**1.8.استدامة النمو:** و ذلك من خلال شمولها على قواعد القطاعات و السعي في تحقيقه من كل الفئات و المناطق و الأقاليم.

**2.8.الشعور بالمساواة:** يعتبر التقسيم المنصف لثمار النمو أساس الشعور بالمساواة و الرخاء المشترك، و ذلك بتمكين كل فئات المجتمع من المشاركة في النمو و عوائده بغض النظر ظروفهم المادية.

**3.8.بناء مجتمعات احتوائية:** و تعني الحصول على وظائف لائقة كشرط أساسي للقضاء على الفقر و بناء مجتمعات احتوائية، و ذلك بتوفير وظائف تمنح كرامة للعاملين و فرصا للحصول على مهارات جديدة. (عبداللاوي، 2022، الصفحات 340-341).

**9. نتائج النمو الاحتوائي و آليات تحقيقه:**

**1.9. النتائج:**

- مساواة الفرص لكلا الجنسين (المرأة و الرجل) للمشاركة في الاقتصاد.
- استغلال و تمتّع الطبقات المتوسطة و الفقيرة بالرخاء المتحقق في بلادهم.
- توفر احتواء مالي لأنه يحدث فرقا في نتائج الاستثمار و الأمن الغذائي و الصحة.
- تعزيز تقسيم ثمار النمو بين الأجيال الحالية و المستقبلية. (محمود، 2018، صفحة 60).

**2.9. الآليات:**

- النمو الاحتوائي قائم على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية و جني ثمارها، كما أنه نمو يدمج بين معدلات النمو المرتفعة و البعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين و الأقاليم الجغرافية.
- تكمن سياسة النمو الاحتوائي في شبكة الضمان الاجتماعي التي توفر الأمان و حاجيات الأطراف الخاسرة، فضلا عن تعزيز مساواة الفرص المتاحة بين الجنسين للمشاركة في التنمية الاقتصادية.
- يعتمد تحقيق النمو الاحتوائي على تدريب و مساعدة العمال على التعافي من شبح البطالة، كما تساعدهم على التكيف بسرعة عند وقوع الصدمات الاقتصادية فتجعل فترة البطالة الطويلة أقصر.
- يرتكز النمو الاحتوائي على اعتماد سياسات تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لكافة شرائح المجتمع، لتحقيق فرص المساواة عند إتاحة التمويل للفقراء و الطبقة الوسطى ما يساعدهم على جني ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية مع كفاءة المنظومة الضريبية بشكل فعّال.

**10. و اقع محددات النمو الاحتوائي في ميزانية الدولة الجزائرية للفترة 2019-2023:**

تتجلى أهمية النمو الاحتوائي من خلال تميزه بالجمع بين التقدم والتطور الاقتصادي وتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع كطريقة لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في توزيع العوائد الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة و الهشة (الخربوطلي، 2019، الصفحات 351-390).

سعت الحكومة الجزائرية منذ عشرين سنة إلى تحقيق توازن اقتصادي لتدارك الركود الاقتصادي الذي مس البلاد ،من خلال محاولة رفع معدلات النمو الاقتصادي بتبني عدة سياسات إصلاحية كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 و آخرها البرنامج الخماسي 2015لإعادة بعث مشاريع التنمية المحلية ، بغية تحقيق الاحتوائية لجميع أطياف المجتمع و تقليص

نسبة البطالة و القضاء على الفقر من خلال سياسة الإنفاق العام على مجموعة من القطاعات المكونة للبيئة الاقتصادية في الجزائر نذكر منها :

**1.10. التحويلات الاجتماعية في مشروع قانون المالية الجزائري:**

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال التحويلات الاجتماعية إلى مواصلة تطبيق السياسة الاجتماعية للدولة، من خلال دعم الطبقات الفقيرة وهذا بدع م المواد الأساسية و منتجات الطاقة والصحة و السكن وغيرها من القطاعات ، كمرافقة لأصحاب الدخل الضعيف و المعوزين ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل رقم (01).

ارتفع عجز الميزانية العامة في الجزائر لسنة 2018 إلى سقف 1319.2 مليار دج بسبب إعادة بعث المشاريع التنمية المحلية على غرار البرنامج الخماسي 2015-2019 الذي استهلك ما قيمة 2100 دج (hadjmoussa، 2021، صفحة 10) وانخفاض أسعار البترول إلى حدود 50 دولار (قفايفية و رايس، 2021، صفحة 16) ، دفع الحكومة إلى الاستدانة من بنك الجزائر لسد العجز من خلال "طباعة النقود" حسب نص قانون المالية لسنة 2018 في ظل ركود اقتصاديات العالم على اثر جائحة كرونا 2019 الأمر الذي أدى إلى تدخل الحكومة لدعم بعض القطاعات من خلال التحويلات الاجتماعية.

**الشكل رقم 01: مخصصات الدفع للتحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة للفترة 2019-2023**

**الوحدة: مليار دج**

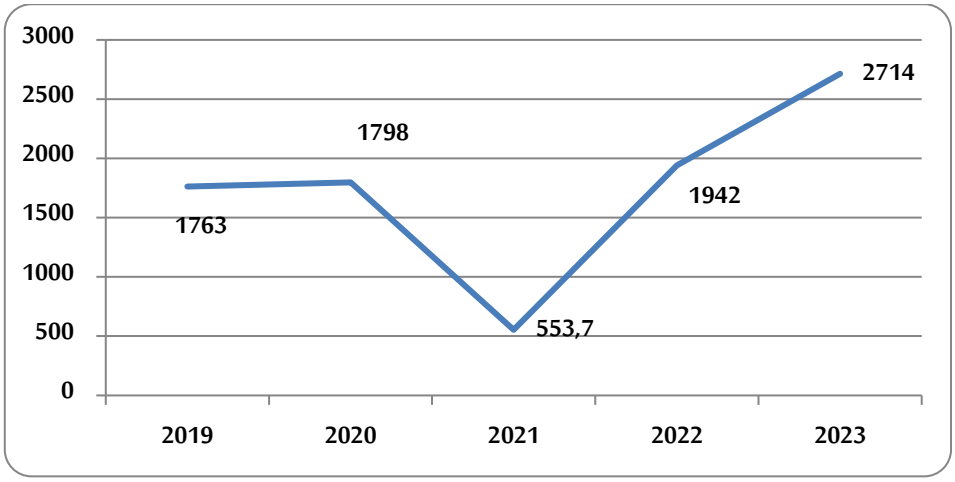


**المصدر** : بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة

بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية 763 1 مليار دج سنة 2019 ممثلة لنسبة 8.6% من الناتج الوطني بنسبة بلغت 35.58% من إجمالي الميزانية العامة للدولة ، كما اتخذت ميزانية سنة 2020 نفس النسبة تقريبا حيث كانت قيمة التحويلات في هذه السنة 798 1 مليار دج ممثلا لنسبة 8.4%من الناتج الوطني الجزائري و 36.74% من مجموع ميزانية الدولة ،يأتي هذا التدخل لدعم مجموعة من المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك و الدواء و منتجات الطاقة (صاري، 2021، صفحة 144) ، كما بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية المدرجة في ميزانية الدولة لسنة 2022 مبلغ قدره 1942 مليار دينار جزائري، ما تمثل نسبة 8,4% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة انخفاضا قدره 131,2 مليار دينار جزائري (-6,3%) مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2021 كذلك، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، انخفض حجم التحويلات الاجتماعية المتوقعة في ميزانية الدولة من ما يقارب 24,0% في سنة 2021 إلى 19,7% في سنة 2022 ، بالإضافة إلى ذلك، يُظهر هيكل التحويلات الاجتماعية لسنة 2022 الحفاظ على حصة معتبرة من دعم الدولة للأسر و الدعم الممنوح لقطاعي السكن والصحة ( لهذه

الفئات الثلاث : 62% من مجموع التحويلات) يبلغ دعم الأسر 597,7 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 8% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، ما يمثل 31% من إجمالي التحويلات. و يشمل هذا الدعم بشكل أساسي دعم أسعار المنتجات الأساسية (الحبوب والحليب والسكر و زيت المائدة) بمبلغ 315,5 مليار دينار جزائري، ما يمثل حوالي 53% من الدعم الموجه للأسر و 16% من إجمالي التحويلات. كما أشارت تقديرات وزارة المالية أن عجز الميزانية العامة للدولة سيكون 170 6 مليار دج، يرجع هذا العجز إلى زيادة الإنفاق الحكومي ابرز هذه النفقات، نفقات المستخدمين التي ارتفعت إلى 156 5 مليار دج و نفقات الاستثمار بـ 895 2 مليار دج و كذا نفقات التحويلات الاجتماعية ب 208 4 مليار دج، و على خلفية إطلاق مشروع عدل 03 سنة2023 الذي كلف الخزينة العمومية أكثر من 313 مليار دج أي ما يقارب 5.07% من قيمة إجمالي العجز المتوقع لسنة 2024 لقانون المالية سنة2024 (www.mf.gov.dz) وبلغ دعم قطاع السكن أكثر من 247 مليار دينار جزائري، بانخفاض قدره 42% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، وهو ما يمثل 13% من إجمالي التحويلات كما وصل دعم الصحة في سنة 2022 إلى 361,1 مليار دينار جزائري، بانخفاض قدره 9% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، وهو ما يمثل 19% من إجمالي التحويلات ، أما في سنة 2023 فكانت أضخم ميزانية في تاريخ الجزائر بإجمالي اعتمادات الدفع بـ 786 13مليار دينار مقارنة مع 858 9 مليار دينار سنة 2022 (قانون المالية 2022، 2021، صفحة 66).

**2.10. قطاع السكن:**

سطرت الجزائر منذ بداية القرن الواحد و العشرين مجموعة من البرامج الكبرى التي تسعى من خلالها إلى تحقيق توسيع سياستها حول الإنفاق من خلال عدة برامج تنموية على غرار مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و برنامج التنمية الخماسية (2010-2014) (فار و جاري، 2016، الصفحات 1-14)و البرنامج الخماسي (2015-2019) لإعادة بعث مشاريع التنمية المحلية ، جاءت هذه البرامج لسعي الحكومة لتطوير البنية التحتية للبلاد والقضاء على مشكلة السكن من خلال برامج سكنية متعددة الصيغ و يمكن أن نظهر مدى التزام الدولة بهذه الأهداف من خلال إظهار حجم الإنفاق على هذا القطاع في فترة الدراسة 2019-2023 (أنظر الشكل رقم (02)).

**الشكل 02:مخصصات الدفع لقطاع السكن و العمران و المدينة في ميزانية الدولة للفترة 2019-2023:**

**الوحدة: مليار دينار جزائري**

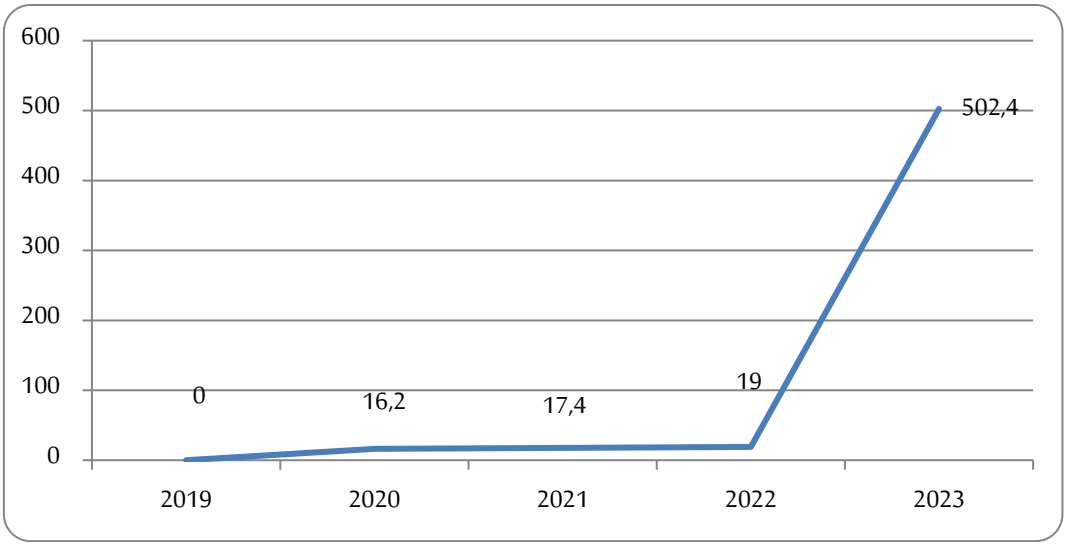


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة

نلاحظ من الشكل رقم (02) خصصت الدولة الجزائرية في قانون المالية للسنتين 2019 و 2020 ما قيمته 16.2 مليار دج كالتزامات دفع لقطاع السكن والعمران والمدينة بنسبة 0.32%من الميزانية العامة لكلا السنتين أما في سنة 2021 فبدأ الاهتمام بمجال السكن من خلال زيادة طفيفة للحصة المخصصة لهذا القطاع إلى 17.4 مليار دولار ممثلة لنسبة 0.33% لترتفع هذه التزامات من 19.60 مليار دج سنة 2022 إلى 502.40 مليار دج سنة 2023 أي زيادة بأكثر من 400 مليار دج لترتفع ممثلة لنسبة 3.64% من مجموع الميزانية في هذه السنة ، لتصل إلى سقف 711.70 مليار دج في مشروع قانون مالية سنة 2024 بزيادة تقدر بـ: 392.1 مليار دج أي بنسبة ارتفاع فاقت 200% لإظهار مدى التزام الدولة لتلبية الطلب على السكن مع تحسين ظروفه، من خلال عدة مشاريع وصيغ ، أبرزها عدل3 بـ: (460 ألف وحدة سكنية) بغلاف مالي يقدر بـ 313 مليار دج من خزينة الدولة و هو ما يفسر الفرق بين مخصصات التزامات الدفع للسنوات الثلاث في قطاع السكن (www.aps.dz/ar/، 2024).

**3.10. التعليم العالي و البحث العلمي:**

يعتبر التعليم من أهم الركائز التي يقوم عليها النمو الاحتوائي خاصة على المدى البعيد إذ يكون النمو الاقتصادي مقرونا عادة باستثمارات الحكومة في العنصر البشري ، وها ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية من خلال منح فرصة التعليم لجميع أطياف المجتمع كخطوة لتحقيق العدالة الاجتماعية بهدف مواجهة التغيرات السريعة التي يمر بها العالم من ابتكارات تكنولوجية (خوائرة، 2019، الصفحات 75-95).

كما يعتبر التعليم العالي المرحلة النهائية في المسار التعليمي ،حيث يمكن اعتباره المرحلة التي تقدم المخرجات من التعليم التي تكون متوفرة في سوق العمل و تساهم في إنتاجية البلد و بالتالي تحقيق نوع من النمو، يمكن توضيح اهتمام الحكومة الجزائرية هذا القطاع من خلال تطور الميزانية المخصصة له خلال فترة الدراسة 2019-2023 في الشكل رقم (03) :

**الشكل رقم (03): مخصصات الدفع لقطاع التعليم العالي في ميزانية الدولة للفترة 2019-2023**

**الوحدة : مليار دج**

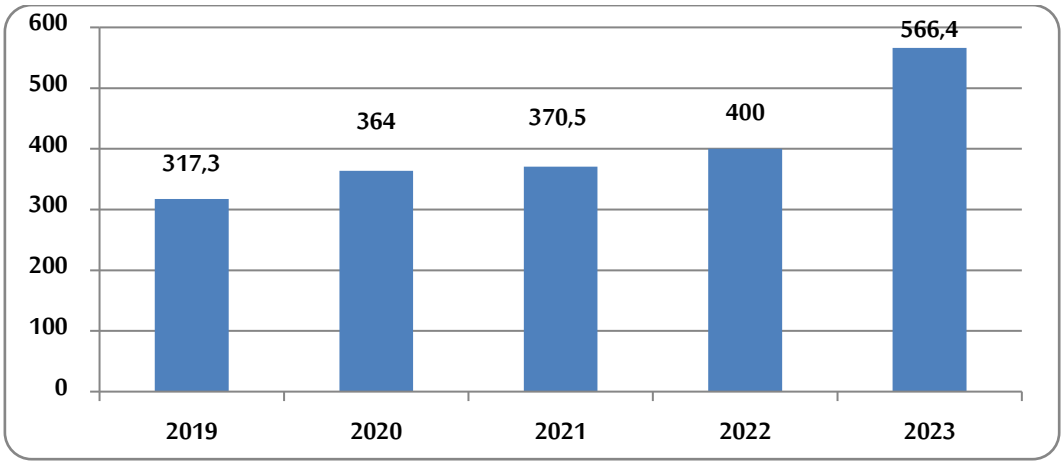


**المصدر** : من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة

من خلال قراءتنا للشكل رقم 03 نلاحظ تطور الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي نلاحظ تقارب مخصصات الدفع في ميزانية الدولة لتطوير هذا القطاع مقارنة بإجمالي الميزانية العامة للدولة لكل سنة، حيث شكلت مخصصات الدفع في هذا القطاع نسبة 6.40% من إجمالي الميزانية لهذه السنة بقيمة 317 مليار دج ،لتتعدى 364 مليار دج سنة 2020 ممثلة لنسبة 7.44% وهو تطور طفيف مقارنة بحجم و أهمية هذا القطاع ، وهو نفس الحال لسنة 2021 حيث بلغت الميزانية المخصصة لهذا القطاع قرابة 07% من إجمالي الميزانية العامة لتتطور بشكل ملحوظ في السنتين الأخيرتين 2022 و 2023 لتصل الى 400 و 566

مليار دج على التوالي بنسبة من إجمالي الميزانية العامة لسنة 2023 بلغت 4.10 %،جاء هذا في إطار السياسة التوسعية لتطوير هذا القطاع و نتيجة لرفع كتلة الأجور و زيادة نفقات الخدمات الجامعية وزيادة عدد الطلبة و المخابر.

**4.10. قطاع الصحة:**

تعتبر الرعاية الصحية من بين أهم الخدمات التي يحتاجها الإنسان خاصة مع تفشي الأمراض الغير مسبوقة في وقتنا الحالي لهذا تطلب الأمر من الحكومة الجزائرية زيادة الاهتمام بهذا القطاع الحساس و تخصيص نفقات معتبرة من الميزانية العامة للدولة و الناتج المحلي،بغية تحقيق الهدف الأساسي و هو الوقاية من الأمراض و الاستشفاء منها (دريسي، 2015، الصفحات 137-138).الشكل رقم (04) يوضح مخصصات الحكومة الجزائرية لهذا القطاع من الميزانية العامة للدولة.

**الشكل رقم 04: مخصصات الدفع لقطاع الصحة في ميزانية الدولة للفترة 2019-2023**

**الوحدة: مليار دج**

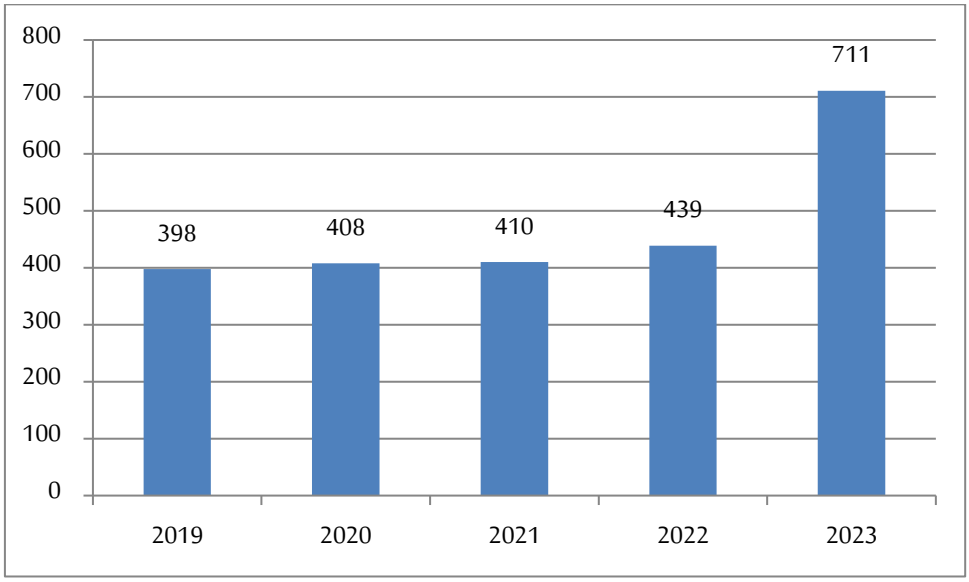


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة

من خلال قراءتنا للشكل رقم **04** نلاحظ تقارب مستويات الإنفاق المخصصة لقطاع الصحة للفترة بين 2019-2021 كونها لم تتجاوز عتبة 08 % من مجموع الميزانية العامة للدولة خلال هذه السنوات ،ارتفع إنفاق الحكومة على القطاع من 398 مليار دج سنة 2019 ممثلا لـ 8.05% من إجمالي الميزانية العامة إلى 410مليار دج سنة 2021 مثلا لـ7.72 % من مجموع الميزانية العامة و هو الأمر الذي يظهر تطور مخصصات هذا القطاع لمواجهة تفشي وباء كوفيد-19 الذي أظهر المفارقة في تحقيق العدالة الاجتماعية و مدى هشاشة المجتمعات بصورة أوضح عامة و الجزائر خاصة ، جاء هذا الارتفاع في الإنفاق لتزويد القطاع بمعدات طبية حديثة و واقتناء اللقاح وغيرها إلى أن هذا الإنفاق يبقى ضعيفا و لا يظهر الاهتمام الواجب باعتبار مجانية توفير الرعاية الصحية للفقراء و ذوي الدخل الضعيف و المتوسط مكفولة في القانون الجزائري ، مما يهدد احتوائية النمو لهذا القطاع ، لتتدارك السلطات الأمر في مشروع ميزانية سنة 2023 برفع المخصصات لهذا القطاع إلى 711 مليار دج و مع هذا يبقى الإنفاق على هذا القطاع ضعيفا مقارنة بحجم الميزانية العامة للجزائر .

**5.10. احتواء البطالة و آليات التشغيل في الجزائر:**

تواجه الجزائر على غرار نظيراتها من دول العالم مشكل البطالة التي تعد من بين المشكلات الراهنة التي تعرقل تقدم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي بلد، الأمر الذي يجبر متخذي القرار على انتهاج إستراتيجية للتشغيل تغطي طلبات العمل المتزايدة، نعطي في الجدول رقم (01) عرض لتطور معدلات البطالة في الجزائر لسنوات الدراسة.

**الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2019-2023**

| السنة | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة% | 12.28% | 14.04% | 13.73% | 12.49% | 12.25% |

**المصدر**: بالاعتماد على الموقع https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie/

اطلع عليه يوم: 2025/04/12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل البطالة بين سنتي 2019 و 2020 هذا راجع إلى تذبذب سوق العمل و تغير نظرة العالم للشغل مع تفشي وباء كوفيد-19 مع إجراءات الغلق التي اعتمدها اغلب الدول بما فيها الجزائر لتنخفض بنسبة ضئيلة جدا سنة 2021 لتبلغ 13.73 % وهذا راجع إلى بعض قرارات الحكومة على غرار تخفيض نفقات التجهيز 20% من قانون مالية 2020 وتوجيهها إلى التسيير لتبني برامج تشغيلية من خلال استراتيجية للتشغيل تهدف إلى دعم دخول الشباب إلى عالم الشغل و إنشاء المقاولاتية من خلال مجموعة من الآليات التي ساهمت في خفض نسبة البطالة نذكر منها:

**1.برامج التوظيف المدعمة:**

كسياسة لتوظيف البطالين عديمي الخبرة أطلقت الحكومة الجزائرية برنامج للتوظيف من خلال الدعم المالي و المساهمة في الأجور و مرافقة طلبات العمل حسب مستوياتهم العلمية ،استحدث عدة أجهزة لهذا الغرض(حيمر، بن لوكيل، و عيسى، 2024، الصفحات 44-64)نذكر منها:

1.1. **جهاز المساعدة على الإدماج المهنيDAIP:** يهدف هذا الجهاز إلى إدماج حاملي الشهادات في مختلف القطاعات أعتمد سنة 2008 من قبل الحكومة الجزائرية يتكون من:

- عقودCDIلدعم حاملي الشهادات الجامعية
- عقودCPIلدعم خريجي التعليم الثانوي و التكوين المهني
- عقودCFI لإدماج الفئات الغير مؤهلة

**2.1. برنامج التشغيل الاجتماعي لمكافحة البطالة:** تشرف وكالة التنمية الوطنية على تطبيق هذا البرنامج الذي يعنى بالتقليل و الحد من الفقر من خلال توظيف الفئات المحرومة و الإدماج المهني للشباب طالبي الشغل من خلال عقود لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

**3.1. عقود العمل المدعمة CTA:**اعتمدته الدولة الجزائرية سنة 2009 للأشخاص الذين استفادوا من عقود التشغيل المذكورة سابقا للاستفادة من عقد عمل محدد المدة بـ: **03سنوات .**

**2. تشجيع المقاولاتية الفردية:**

من بين السياسات التي اعتمدها الجزائر في التقليل من البطالة و ترقية الشغل ،جاء التشغيل على الاستثمار الخاص من خلال استحداث جهات خاصة تعمل على تشجع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و مؤسسات ناشئة نذكر منها:

**1.2 الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في الجزائريNESDA:** كانت تسمى سابقا الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب **ANSEJ**و تعني هيئة حكومية موضوعة تحت وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة، تعتبر الوكالة جهازا ذو مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب حاملي المشاريع و توسيع مؤسسات مصغرة في مجال الإنتاج لخلق الثروة و مناصب العمل.(nesda.dz).

**2.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:** في إطار مكافحة البطالة و الإقصاء الاجتماعي انشأ الصندوق الوطني التامين عن البطالة بهدف استحداث أنشطة اقتصادية لمصلحة البطالين البالغين من العمر بين 30-50 سنة الحاملين لمشاريع اقتصادية أو الذين فقدوا مناصب العمل لأسباب اقتصادية شريطة أن لا يتجاوز هذا المشروع قيمة 10 مليون دينار جزائري.(cnac.dz).

**3.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:** اعتمدتها الجزائر سنة 1999 لمحاربة تعمل تحت إشراف وزارة التشغيل و الضمان الاجتماعي أما حاليا فهي تعمل تحت إشراف تحت وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة تهتم بترقية قدرات الأفراد والفئات السكانية للتكفل بذاتهم، لبلوغ مستوى معيشي نزيه ومنصب شغل معتبر، بتطبيق سياسة اجتماعية جديدة. هدفها الأساسي تخفيض الكلفة الاجتماعية من أجل الانتقال لاقتصاد السوق (angem.dz).

**11. خاتمة:**

يعتبر النمو الاحتوائي مفهوما حديثا في الساحة الاقتصادية الجزائرية ، يقضي بالتقسيم العادل لعوائد الاقتصاد الوطني دون إقصاء أي فرد من أفراد المجتمع ويكون ذلك بطريقة مباشرة من خلال رفع الأجور والمنح و غير مباشرة من خلال سياسة الدعم الموجهة لرفع المستوى المعيشي والعلمي وتوفير الرعاية الصحية ومناصب الشغل والقضاء على البطالة مما يقوي إنتاجية هؤلاء الأفراد فيحققون إضافة إلى الناتج الإجمالي للبلاد.

يبقى النمو الاحتوائي في الجزائر مرهونا بالتسيير الأمثل من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد لتحقيق العدالة الاجتماعية دون إقصاء أو تهميش كما يتطلب تحقيقه إرادة حقيقية من الحكومة من خلال بعث برامج تنموية مدروسة تقوم على العنصر البشري من خلال الاستثمار في القطاعات القادرة على خلق فرص عمل وضمان مشاركة جميع الجهات كالاستثمار في قطاع التعليم و الرعاية الصحية والسكن ...

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج منها تطوير القدرات الإنتاجية للأفراد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري في قطاعات الصحة والتعليم التي تعتبر قطاعات مولدة للتوظيف والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة كما يجب تحديد أولويات القطاعات في الإنفاق الحكومي من خلال وضع مخططات واستراتيجيات لتحقيق النمو الشامل في الاقتصاد الجزائري من خلال تحفيز الاستثمارات في الزراعة و التنمية الريفية من خلال زيادة الإنفاق على هذين القطاعين يقدم فرصة تحقيق نمو مستدام.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن أن نوصي بالتركيز على شمولية سياسة تكافؤ الفرص بين القطاعات والجهات خاصة قطاعي التعليم العالي و الصحة اللذان يعتبران الطريق لتحقيق الأمان الاجتماعي و كذالك وضع استراتيجيات لتحسين الإنفاق الحكومي تلبي احتياجات كل قطاع .

كما تجدر الإشارة إلى العوائق الكبيرة التي تواجه تحقيق النمو الاحتوائي كارتفاع معدل التضخم والتطورات التكنولوجية التي يشهدها الوقت الراهن والتي تقلل من فرص الشغل والسياسات التي لا تتبنى المسؤولية الاجتماعية في بعض المؤسسات **6. قائمة المراجع:**


أحمد الألفي. (2016/10/03). النمو الاحتوائي و قصور المؤشرات الكلية. https://www.cashnewseg.com ، 2020/10/16.

أحمد عبد اللاوي. (2020/06). ركائز النمو الاحتوائي و آليات تحقيقه في الجزائر، *مجلة المعارف*، المجلد 17، (العدد 01).

أسماء دريسي. (2015). تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلاح المنظومة الصحية خلال الفترة (2003-2013).*المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، جامعة الجزائر 03، المجلد 06،( العدد 01).

سعيدةخوائزة. (2019). الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع وتحديات). *مجلة الاستراتيجية و التنمية*. جامعة سطيف (الجزائر)، المجلد 09، (العدد 03).

صارةحيمر. رمضانبن لوكيل.نجاة عيسى. (2024). آليات معالجة مشكلة البطالة في الجزائر و الأردن خلال الفترة 2000-2020.*مجلة أبحاث ودراسات التنمية*. جامعة الجزائر، المجلد 11، (العدد 02).

عبد القادرفار; فاتح جاري. (2016). سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2016)، *مجلة أبعاد اقتصادية*، جامعة أحمد بوقرة (بومرداس، الجزائر)، المجلد 08، (العدد 01).

علي صاري، (2021). النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية و تعزيز مكاسب الطبقات الهشة و الفقيرة مع الاشارة لحالة الجزائر، *المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية*. جامعة سوق أهراس (الجزائر)، المجلد 12.

قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية، حجم 100، 2021/12/30، الجزائر.

محمود فتح الله. (2018). السياسات الاقتصادية المصرية و النمو الاحتوائي "الفرص و التحديات". *مجلة أحوال مصرية*.

مصطفى أبو زيد. (2019/11/21). النمو الاحتوائي ما بين النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة.https://mebusiness.ae/ar/news/show/41889، 2020/10/22.

نجاةقفايفية.فضيل رايس. (2021). عجز الميزانية العامة في الجزائر بين تزايد النفقات العامة وتراجع اسعار البترول دراسة تحليلية للفترة 2009-2019، *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، تبسة (الجزائر)، المجلد 11، (العدد01).

يسرى ماجد الخربوطلي. (2019). ركائز النمو الاحتوائي في مصر، *المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة*.

cnac.dz, cnac.dz,https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx,12/04/2025.

CAFOD, D,(2014) .Whatis "inclusive growth.?",Cafod discussion paper, 2014.

-Nacima hadjmoussa .(2021) . fonds des régulations des recettes algériennes entre nécessité et gaspillage des ressources reres de l'etat 2000-2020, revue internationale de la performance économique, université de boumerdes UMBB, boumerdes ,algerie.

www.aps.dz/ar/, www.aps.dz/ar/, 05/05/2024, https://www.aps.dz/ar/economie/161580-3, 03/04/2025.

www.mf.gov.dz, www.mf.gov.dz, 04/09/2024,https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1481-2024-6.

angem.dz,12/04/2025 ,https://www.angem.dz/%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%8a%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%88%d9%83%d8%a7%d9%84%d8%a9/%d8%a5%d8%b7%d8%a7%d8%b1-%d8%a5%d9%86%d8%b4%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%88%d9%83%d8%a7%d9%84%d8%a9/,12/04/2025.

nesda.dz, 12/04/2025, https://www.nesda.dz/ar/ar-about-us/